

«أمل» تحيي ذكرى انتفاضة 6 شباط باحتفال حاشد في بيروت

جمعة: للدخول إلى الوطن من باب الحرية وليس الطائفية

مها: لتطبيق إصلاحات الطائف والمقاومة وخيارها

أحييت حركة «أمل - إقليم بيروت، ذكرى انتفاضة 6 شباط باحتفال أقيم على مسرح «أمل» في ثانوية الشهيد حسن قصير طريق المطار، حضره وزير المال علي حسن خليل، نائب رئيس حركة أمل مدير عام المغتربين هيئة جمعة، رئيس المكتب السياسي للحركة جميل حايك، وفد من الحزب السوري القومي الاجتماعي برئاسة نائب الرئيس توفيق مهنا، القائم بأعمال السفارة الإيرانية محمد صادق فضلي ممثلاً السفير الإيراني محمد فتحعلي، ممثلو الأحزاب والقوى الوطنية، ممثلو قادة الأجهزة الأمنية، وفاعليات بلدية واختيارية ونقابية وتربوية، وأعضاء من المكتب السياسي لـ«أمل» والهئية التنفيذية وإقليم بيروت والمناطق.

بعد النشيد الوطني ونشيد «أمل»، كان عرض فيلم وثائقي يلخص أحداث 6 شباط، ثم قدم عضو قيادة إقليم بيروت زياد الزين الاحتفال، لافتاً إلى أن 6 شباط ثورة ميرت نفسها عن الصنفيين التقليدي للثورات، لأنهما لم تكن رد فعل بل الفعل نفسه».

مها

وألقي نائب رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي كلمة باسم الحزب استهلها قائلاً: كنت واحداً من قيادة الحزب في بيروت خلال مرحلة الاجتياح «الإسرائيلي»، وحصار العاصمة واجتياحها وتحريبها في 29 أيلول 1982، وانسحاب جيش العدو وعملاته تحت ضربات المقاومة للبلاد ومقهوراً، مثلنا بكثيرات الصوت بعد عملية «الويعمي» البطولية التي نفذها الفريق البطل خالد علوان: «لا تطلقوا النار إنذارا ملحون».

وكنّت واحداً من قيادة ورفقاء صمدوا وقاموا السلطة السياسية التي فرضها الاحتلال «الإسرائيلي» فربما، السلطة الكنتاكية، حيث تعرض المناضلون من كل القوى والتيارات للتحفظ والتصفيّة والاعتقال والملاحقة على مدى سنوات، حيث كان واحداً يضطر إلى أن يغترب أماكن سكنه أكثر من مرة، جنباً للخلف الذي طاول العشرات مثلاً... من مفقودين ما زال صيرهم مجهولاً، ونستدق بعضنا بعضاً مع كل صباح لنخرف من حطفت منا ومن نجا.

أسدكفك القول، إننا نغرم تحرير العاصمة بيروت وانتصار المقاومة على الاحتلال، لم نشعر بآمان، ولم نشعر بأننا أصبحنا قادرين على الحركة والنشاط والتفكير من شدة الظلم والضغط إلا عندما انزاح كابوس السلطة الفوقية عن صدر الصحابة الثورة، ووضع الحذ بالموثق الصامد لمحاولات تركيع الضاحية وإسقاط موقعها وما تمثل من قاعدة ارتكاز في المقاومة بكافة أشكالها وتعبيراتها.

أضاف مهنا: «الساسة من شباط، محطة مضیئة في تغيير المعادلات على الأرض وإسقاط نهج الإغراق والهيمنة السياسية الفوقية الجاهلة والمطوّطة، وأضرارها على استخدام الجيش في مهمّات فتنوية وجبهوية ضد الشعب، وزجّه في أتون الصراعات البوسية الداخلية. إننا محطة مضیئة لتصبح بوسية النظام السياسي وإعداد رسم مهمّات للجيش خارج التوظيف والحسابات الطائفية والسلطوية الفاشية».

وقال مهنا: «الجيرة في 6 شباط، أنها شكّلت اختراقاً سياسياً ووطنياً لإعادة صياغة النظام السياسي وعقيدة الجيش في آن معاً. ومن دون المقاومة وانطلاقاتها وانتصاراتها وتضحيات شعبنا، ومن دون محطة 6 شباط، هل كنا وصلنا إلى وقف الحرب الأهلية وتكريس الخيارات والنواب الوطنية والقومية التي تحمى عليها الوفاق الوطني في الطائف وبيات جزءاً من الدستور؟ وتأكّد في ضوء ذلك أنّ عقيدة الجيش الوحيدة هي العقيدة الوطنية المواجهة للعدو الصهيوني وحماية الوطن والدولة ووحدة الشعب والأرض، كيميّات محددة لا حيداً عنها.

نعم، لم يكن اتفاق الطائف، وليس هو بطبيعة الحال بحجم ميوحاتنا، لم يكن لا ضرورية سياسياً ووطنية لوّقف الحرب ليس أكثر. لم تُبن الدولة التي فرضتها الثورة وتنتجها، وبتنا، وبقرار القوى الذي فرض نفسه...».

لكن الطائف لم تشأ إبرته عن الطينة الطائفية، وعقيدته كانت من معجن نظام 1943 الطائفي. لتقلنا مع الطائف من نظام الطائفة الحاكمة إلى نظام الطوائف الحاكمة، واليوم، ما نحن وبكل أسف، يدل أنّ ترتقي باتجاه نظام الدولة المدنية اللاتائفية، ننحدر إلى حضبيّ الانقسامات المذهبية التي يزداد اشتعالها وعنف جرماً الملتهم الذي تغذيه القوى الاستعمارية والحلف المعادي، لنلبن من انتصاراتنا وخلق مفارقتها التي تتعرض للفتنة والحصار والقوبات بكل مستوياتها السياسية والإرهابية، فضلاً عن إفعال الضغوط المالية بذرائع شتى. وشدد مهنا على أنّ العنصرية هي إعادة التأكيد أنّ التمسك بالطائف، يجب أن يُترجم باصدار قانون انتخاب وطني لا طائفي، ونحن في الحزب السوري القومي الاجتماعي ندعو إلى أن يعتمد النسبية ولبنان دائرة واحدة، معيراً وحيداً إلى دولة جديدة ونظام سياسي حديث.

ووجب أن يُترجم بوضع نص الهيئة الوطنية لإنعاش الطائفية مادة أولى في جدول أعمال الحكومة ومجلس النواب، لأن العرق في مهادي الفرق الطائفي والحذقة المذهبية سيودي بنا، وبكل آمالنا في تحقيق المستقبل الأمل.

واعتبر مهنا أنّ التمسك بالطائف يجب أن يتجسد في حماية المقاومة وقوتها وخيارها، وفي العلاقات الطبيعية والمنيتية والمميزّة مع سورية، والعداء للعدو «الإسرائيلي»، وتعزيز عقيدة الجيش وسلاحه، وبناء قدراته لمحاربة العدو الصهيوني وقوى الإرهاب والتطرف التي يحقد خطرهما بنا، ولتحرص وتنتنز الفرض لمد مشروعها الإرهابي ونوازعها لقيام دولة خلافة مزعومة أو إمارة مذهبية ظلامية تقوّض الدولة والمجتمع، وتخرق نسيج الحياة خدمة للمشاريع المعادية لأمتنا.

وأردف مهنا: الدولة بلا رأس، والمؤسسات



الحضور في احتفال بيروت

لولا 6 شباط لما وصلنا إلى وقف الحرب الأهلية وتكريس الخيارات والثواب الوطنية والقومية

لبنان والعيش المشترك، ويحمل في طياته بعض العنصرية والبغضاء.

ودعا إلى العودة إلى الحوار المخلص البناء والديمقراطي التي تديره الدولة ومؤسستها، فلا يجوز في هذه الظروف الصعبة تحويل البلد إلى مكان للخوف والقلق على الصير والمستقبل.

ولفت جمعة إلى أنه رغم ما تعانيه اليوم، وبالمقارنة مع تلك الأيام في 6 شباط، فإننا نملك من نقاط القوة الشيء الكثير الذي يصنع حياة الدولة والمجتمع، ندعو الجميع خصوصاً الذين يحاولون أن ينصّبوا اليوم أنفسهم مدافعين عن هذا وذلك أو عن تلك الطائفة، فيجب أن يعودوا إلى ضمائرهم فالوقت ليس للمناورات أو لتسجيل النقاط علماً أنّ أغلبهم في موضع المسؤولية، وفي موقع الاتهام أيضاً.

كما دعا للدخول إلى الوطن في باب الحرية والديمقراطية وليس من الطائفية، إنّ الأوتوف نعمة وليست نقمة، لكن الطائفية السياسية شكّلت منذ الاستقلال عنصر ضعف للدولة وعصر تحكم بالدولة ومواردها وعلاقاتها، وجعلت من الطوائف مترايس لحماية المصالح، فالطائفية لا تحفظ الطائفة بل الديمقراطية هي التي تحفظ الجميع، فيجب العمل على السير بالاتجاه الإفاء الطائفية السياسية، وجعل الدولة فوق الطوائف وترسيخ الديمقراطية الحقيقية لأنها البديل للطائفية، وهي الحصانة للطوائف وللواطنين، وطريق لبنان نحو الاستقرار والأزهار والتمدّن، ششدا على أهمية الإنقاء والنحو من أجل فتح الآفاق وتوسيع الخيارات أمام كل المواطنين، بينما في الجانب الاقتصادي، ويشكل الحصن الحصين للبنان وقوته على المدى الطويل.

ووجه جمعة التحية إلى فلسطين وشعبها وأبطال الانتفاضة الشعبية الذين يقاومون العدو باجسادهم وأرواحهم، فلا يستكينون ولا يترجعون ويؤمنون بأن النصر لهم والمقاومة، فانتفاضة 6 شباط محطة مضیئة في تاريخ لبنان.

جمعة

ثم ألقي جمعة كلمة حركة «أمل»، فتناول أهمية ثورة السادس من شباط التي كانت ثورة كل اللبنانيين وكانت بمثابة عاصفة من الحرية على يدثار مياميز، وأنشّق ذلك الصباح عن رسالة حق وقرار جري، لقيادة الانتفاضة ممثلة بالرئيس نبيه بري، وهو إسقاط العصر الإسرائيلي واتفاق 17 أيار، وكل أنواع الهيمنة، فكان الانتصار وعاد لبنان عربي الملامح مرفوع الرأس، وعاد وجه العروبة مزهواً، وعاد الجنوب شعله للحق والمقاومة، فانتفاضة 6 شباط محطة مضیئة في تاريخ لبنان.

وتابع: انتفاضة 6 شباط لم تطع حقها في التحليل ولا في التاريخ، وكانها نقطة عابرة أو لفرق من اللبنانيين، بل على العكس إنها لبنانية بامتياز، فلولا هذا الانتفاضة كان 17 أيار، فهي ملئت فعلاً وطيناً وصناعة لبنانية التقت فيها الإرادات الوطنية بحيث تمكنا جميعاً من بناء قواعد ارتكاز المقاومة، وممارسة فعل التحرير حيث وجد العدو، ومن جهة ثانية أُنمت الانتفاضة أسباب النجاح للخروج من الحرب الأهلية، وأمنت رفضاً للهيمنة والاستثناء والتطلع نحو مشروع وطني قائم على فكرة المساواة والعدالة الاجتماعية واحترام المواطن وحقوقه، وأسست لتوقيع اتفاق الطائف ومهدّت الطريق لعودة الدولة ومؤسستها وإدوارها الطبيعية، وهذه الانتفاضة كانت الصدى لأولئك الشهداء الذين قدّموا دماءهم فداءً للبنان، فهؤلاء ما زالت بطولاتهم تنير لنا درب ومتابعة الطريق.

واعتبر جمعة أنّ ضغوطات اليوم لا تقل عن الضغوطات في الماضي، فالمنظفة العربية والتحدّي التفكري الذي ليس له مثيل، والسياسات المشبوهة لتفكيك المنطقة العربية، بالإضافة إلى السياسات «الإسرائيلية» والعدوان المستمر من أجل شق القضية الفلسطينية وتهجير الفلسطينيين مرة أخرى إلى شتات آخر، ومن أجل القول أيها العرب ليس لديك قضية، قضيتكم في ما بينكم سنة وشعبية وغيره، إزاء هذا الواقع من حالات الاضطراب والقوضي الهيمنة على مستقبلنا اليوم، نخاف أن نتعكس هذه النار على لبنان، والمطلوب منا جميعاً أن نؤكد وحدتنا الوطنية، التي هي درعنا الوافي ونعود لاحترام بالمؤسسات وبالقانون، ونتنح حياتنا السياسية من خلال انتخابات رئاسية وتفعيل عمل المؤسسات التنفيذية والتشريعية والإدارية.

وأكد مسؤولية الدولة في قيادة المجتمع، والابتعاد عن لغة الصدام والعصبية القاتلة والسجلات والبشعة والدعوات المشبوهة التي توحى للمواطنين بأن الدولة أصبحت لفة دون أخرى، وأن هناك غيباً يلحق بفة دون غيرها، وهذا غير صحيح وهذا أسلوب رفضه اللبنانيون جميعاً لأنه يسيء إلى

البناء

لن نسمح بتقسيم النقابة وهدفنا أن يتوحد الجميع تحت مظلتها

عون لـ«البناء»: نسعى إلى إلزام المؤسسات الصحافية بعقد جماعي لحماية المحرّرين وتعزيز حصانتهم



إنعام خزوي

منذ إعادة انتخابه في شهر آب من العام الماضي، يسعى نقيب المحررين الياس عون إلى تطوير عمل النقابة وفتح أبوابها أمام جميع الزملاء لتلقي اقتراحاتهم والوقوف على هواجسهم والاستماع إلى معاناتهم، فاتحاً بذلك، كما قال بعد انتخابه، «صفحة جديدة ومرحلة مختلفة تحتم علينا جميعاً التكاتف وتكثيف الجهد من أجل تنقية الجدول النقابي وتوفير نظام حماية اجتماعية للعاملين في المهنة وتعزيز حصانة الصحافيين ضد كل ظلم يطاقولهم».

وأكد عون في حديث لـ«البناء» أنّ مجلس النقابة الجديد «يسعى إلى تفعيل عمله في اتجاهات مختلفة وتحقيق مطالب المنتسبين إلى الجدول»، لافتاً إلى «أن أبواب النقابة مفتوحة أمام الزملاء غير المنتسبين ومستوفي الشروط لتقديم طلبات الانتساب، وهي حاضرة لتلقي اقتراحاتهم»، داعياً إلى «التكاتف والتعاون من أجل تنقية الجدول النقابي وتوفير نظام حماية اجتماعية للعاملين في المهنة وتعزيز حصانة الصحافيين».

ورداً على سؤال حول إجراء الطرد التعسفي الذي تتخذّه بعض الصحف، أجاب: «لأسف هناك مؤسسات تقوم بطرد الصحافيين من دون إنذار مسبق، وحتى من دون دفع التعويضات لهم، وفي هذا الإطار نحن نسعى، كنقابة، إلى إلزام المؤسسات الصحافية بعقد جماعي لحماية المحرّرين. بعض النظر عن الأوضاع المادية السيئة لبعض الصحف، في ظل تراجع الأقبال على الصحافة المكتوبة لحساب الإعلام الإلكتروني الذي أخذ جزءاً من أرباح الإعلانات التي كانت محصورة بالصحف والمجلات، لكن ذلك يجب أن لا يخلق معاناة لدى المحرّرين وينعكس سلباً على معيشتهم».

وأسف نقيب المحررين لأن الدولة اللبنانية «تقف مكتوفة الأيدي حيال الأزمة الغير مسبوقة التي تمرّ بها الصحف ولا تقدم أية مساعدة، مذكراً بما قام به الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي عام 2009 عندما واجهت الصحف الفرنسية أزمة أيضاً، فرغم أنّ معظم أصحاب بتبرّع الدولة الفرنسية بقيمة 6 مليارات يورو لدعم الصحافة»، وأضاف: «هذا الأمر يسري على الصحف الخليجية أيضاً، فرغم أنّ معظم أصحاب الصحف والمجلات من كبار الممولين، إلا أنّ حكومات الخليج تدعم الصحافة الوطنية وإن انخفضت نسبة هذا الدعم مؤخراً بسبب هبوط أسعار النفط».

وفي ما يتعلق بانتساب العاملين في مؤسسات إعلامية مرتبطة ومسبوقة إلى النقابة، لفت عون إلى أنه «تم الاتفاق مع وزير الإعلام رمزي جريج على فتح باب الانتساب للمحررين والصحافيين العاملين في وسائل الإعلام المرئي والمسموع إلى نقابة المحرّرين، فهؤلاء خريجو كلية الإعلام، وتحذّث عن أحد أكبر الشروط التي كانت تحول دون انتساب عدد كبير من المحرّرين، ألا وهي أن يكون المحرّر مسجلاً في الضمان الاجتماعي،

خصوصاً أنّ معظم العاملين في المؤسسات الإعلامية المختلفة غير مسجلين، شدّد عون على «أنّ هذا الشرط يجب أن لا يحول دون الانتساب، ومن جهة أخرى هناك محررون ومحررات لديهم ضمان شخصي وهو كافٍ ليحل مكان الضمان الاجتماعي».

وأشار نقيب المحررين إلى أنّ من ضمن برنامج عمل المجلس الجديد للنقابة هو السعي إلى إعادة بعض الامتيازات التي كان يتمتع بها الصحافيون، كالحسم على فاتورة الهاتف بنسبة 50 في المئة، والحسم على تذكار السفر، وتأمين بدلات الإيجار وغيرها من الامتيازات.

وحول القرار الذي أصدره مؤخراً وزير الشباب والرياضة عبد المطلب الحناوي بتشكيل لجنة «الاتحاد اللبناني للإعلام الرياضي»، قال عون: «لقد اتخذ الوزير حناوي هذا القرار من دون التشاور مع الجهات المعنية الأساسية الممثلة بوزارة الإعلام ونقائبي الصحافة والمحررين، وهذا ما يتعارض مع المادة (77) من قانون المطبوعات، التي تحصر تنظيم الصحافيين ضمنها. ونحن ندعو جميع المحررين الرياضيين العاملين غير المنتسبين إلى الانتساب إلى نقابة المحررين والعمل تحت مظلتها».

أضاف: «زارني مؤخراً وفد من رؤساء القطاعات الرياضية والشبابية والمسؤولين عنها في عدد من الأحزاب والتيارات السياسية لتوضيح الأمر، لكنني أكّدت لهم أنّ موقف النقابي من هذا القرار مبدئي، ولن نسمح بتقسيم النقابة وشرذمتها، بل نعمل المستحيل من أجل تطوير عملها واستيعاب الجميع ضمنها، وأعوذ وأكرّر أنّ أبوابها مفتوحة للجميع».

وقال: «يجب أن يكون هناك ما يسمّى اتحاد الصحافة اللبنانية الذي يجمع كل العاملين في مجال الصحافة والإعلام، لأن يتفرّق الصحافيون ويتوزعون بين الجمعيات والنوادي والاتحادات»، وتحذّث النقيب عون عن الإجراءات التي تهدف إلى انتساب عدد كبير من المحرّرين، إلا وهي أن يجلبها والتزّرع بحجج لها خلفيات سياسية،

بلدية الدكوانة تنظم ندوة بعنوان «انتخب بلدية بتبقى البلد»

ممثل المشنوق؛ نعمل لإجراء الانتخابات في موعدها

شخورة: لتعزيز الديمقراطية واحترام الدستور



جانب من المشاركين في الندوة في فندق «الحيوتر»

نظم رئيس بلدية الدكوانة أنطوان شخورة، ندوة بعنوان «انتخب بلدية بتبقى البلد»، فندك «الحيوتر» - سن الفيل، برعاية وزير الداخلية نهاد المشنوق ممثلاً بالدكتور خليل جبارة، وحضور نقيب المحامين أنطونيو الهاشم، رئيس الهيئة العليا للتأديب والهيئة الخاصة القاضي مروان عيود، وقائمقام المتن مارلين حداد، وعدد من المحافظين، والقضاة، ورؤساء هيئات تأديبية، وقائمقامين ورؤساء اتحادات بلدية وبلديات، ورجال الأعمال، والمعتمنين.

وقال عريف الاحتفال الزميل مروان القدوم كلمة ترحيب بالمناسبة، ثم تحدث ممثل وزير الداخلية معتبراً أنّ «هذا اللقاء بداية نقاش لتأكيد أهمية الانتخابات البلدية، وإعادة إحياء عدد كبير من البلديات، ولأنّ البلديات اليوم هي المؤسسات الأخيرة في لبنان التي لم زالت تحافظ على شريعتها، إذا أخذنا التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وحتى تحدي أزمة النزوح السوري، حيث لعبت البلديات دوراً كبيراً في هذا المجال، ونحني عليها كونها جزء أساسي في الخدمة العامة، حيث لم تعد خادمة وموسمية للزعما، فقد أصبحت مصدر السلطة لتأمين الخدمات للمجتمع اللبناني، والوزير المشنوق يعمل لإتمام الإجراءات اللازمة لإجراء هذه الانتخابات، حيث بدأت وزارة الداخلية التحضير لهذا الأمر حتى يكون في موعده».

ثم تحدث عيود، لفت إلى أنّ «التجربة الماضية كشفت مسأوء العمل البلدي، ما يستلزم العمل على تطويره للخروج من المازق»، مشيراً إلى أنّ «التطوير يبدأ أولاً من اختيار، بحيث يجري تطوير القانون الذي على أساسه يجري الاختيار، فالمعضلة ليست إجراء الانتخابات بل في ظل أي قانون تجري». وشدد على أنه «يجب تطوير القانون الانتخابي بحيث تفصل الانتخابات البلديات عن قانون انتخاب المجالس النيابية،

القانوني والدستوري للاستحقاق الانتخابي المنظر». ثم ألقي الهاشم كلمة رأى فيها «أن من حق اللبنانيين انتخاب سلطاتهم المحلية»، لافتاً إلى أنّ نجاح البلديات في إدارة شؤون الناس، هو الاستقرار الاجتماعي والذي يؤمن فرص عمل عديدة للبناءة القرى الذين يهربون إلى المدينة من أجل تأمين لقمة عيشهم».

وقال: «نحن أمام وضعية تتخبط الانتخابات كواجب دستوري، إنه واجب وطني، ولتعزيز دوره في التنمية المحلية وتثبيت الإنسان في أرضه بهذا الحجم نصر على إجراء الانتخابات، ونحن في نقابة المحامين سنقضي العين المشاهدة لتحقيق اي مطلب محق، وندافع عن قضايا الناس، وأبواب النقابة مفتوحة ومشروعة لكل». وكانت كلمات لكل من رئيس اتحاد بلديات القلعة نبيل فواز، رئيس بلدية جبيل زياد الحواط، رئيس بلدية الغبيري محمد سعيد الخنسا، رئيس بلدية الشياح إدمنوع غاريوس، ورئيس اتحاد بلديات جزين خليل حروفش، شدّدت على ضرورة إجراء الانتخابات البلدية في موعدها.

بأنفسنا، وما أترجناه على كافة الأصعدة رغم تقاعس الدولة على كافة مستوباتها، لذا نريد الانتفاضة البلدية والاختيارية كمكافأة للمواطنين على صمودهم في هذا الزمن السياسي والاجتماعي والعيشي والصحي الصعب، ولكننا شهدنا معضلة الغنايات وسمومها».

وتابع: «نريد الانتخابات البلدية، واحترام الدستور، والأهم للمحاسبة والمساءلة أم المكافأة على ما قمنا به طيلة السنوات الست الماضية».

وطالب الحكومة «باتخاذ القرار الجري بإجراء الانتخابات في موعدها، ولتكن جميعات المجتمع المدني وكل البلديات وكل مواطن، قوة ضغط واحدة في هذا الاتجاه».

كما طلب من نقابة المحامين «أن تكون رأس حربة في الدفاع عن الاستحقاقات الدستورية على غرار تداول السلطة الدائم والمواعيد المحددة في القانون، متمنيا على رؤساء الاتحادات والبلديات وكل من يرغب من المصوّق، بالتوقيع على كتابا المقترح الموجه إلى الحكومة بواسطة وزير الداخلية نهاد المشنوق، لنحث الدولة من خلاله على إجراء المقتضى



... وقبسي متحدثاً في الندوة في نادي الشقيف (مصطفى المحود)



... ومقدم الحضور في احتفال النبطية